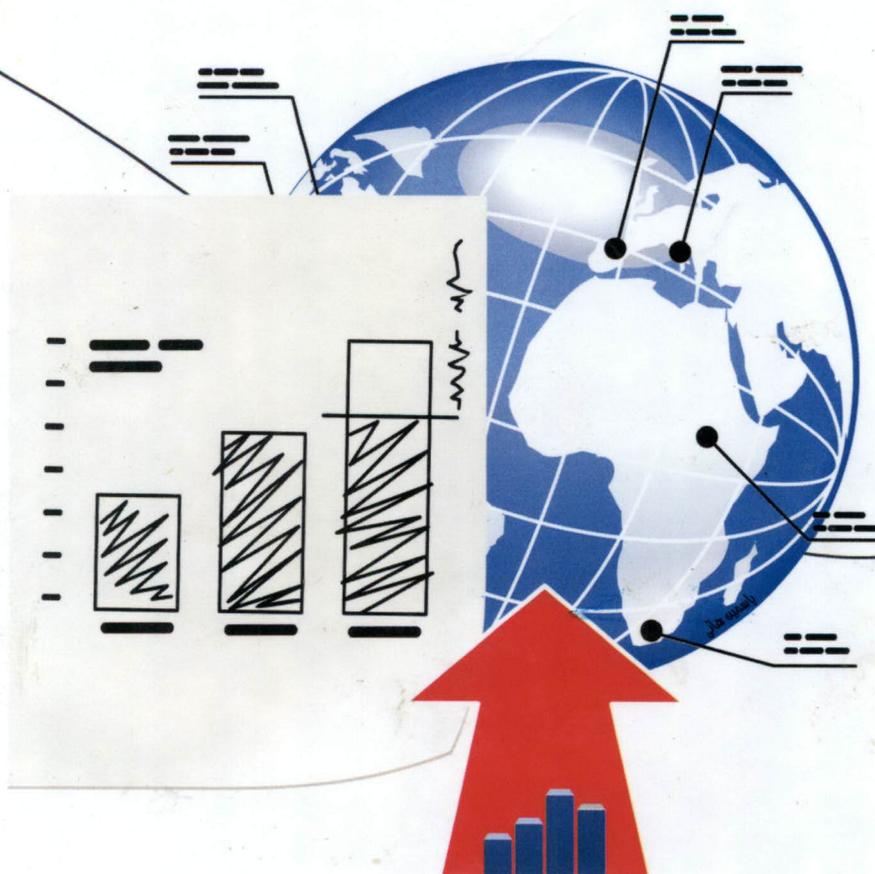


الرقابة على أعمال البنوك ومؤسسات الأعمال

تقييم أداء البنوك والمؤسسات المصرفية الإلكترونية





الرقابة على

أعمال البنوك ومنظمات الأعمال

نقيع أداء البنوك والمخاطر

المصرفية الإلكترونية

صلاح الدين حسن السيسي
مستشار اقتصادي - خبير مالي ومصرفي

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes

المكتبة الجامعية

0093450

رقم الجرد:

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes

المكتبة الجامعية

رقم: 336.71.078.3 / الم

Scap.

دار الكتب الحديث

موضوعات الكتاب

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|--|
| 11 | مقدمة. |
| 19 | الباب الأول: الحوكمة المؤسسية والمجتمعية المفهوم والتعريف، والأهمية والأهداف |
| 21 | الفصل الأول: مفهوم وتعريف حوكمة منظمات الأعمال. |
| 23 | 1- مفهوم حوكمة منظمات الأعمال . |
| 34 | 2- تعريف حوكمة منظمات الأعمال . |
| 41 | الفصل الثاني: أهمية وأهداف منظومة الحوكمة المؤسسية والمجتمعية. |
| 43 | 1- أهمية منظومة الحوكمة المؤسسية والمجتمعية . |
| 59 | 2- أهداف منظومة الحوكمة المؤسسية والمجتمعية. |
| 67 | الباب الثاني : مبادئ ومعايير الحوكمة المؤسسية والمجتمعية . |
| 69 | أولاً: مبادئ ومعايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الحوكمة. . |
| 82 | ثانياً: معايير مؤسسة التمويل الدولية بشأن الحوكمة. |
| 87 | ثالثاً: معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الحوكمة. |
| 92 | رابعاً: مبادئ البنك وصندوق النقد الدوليين في مجال الحوكمة. |
| 92 | 1- مبادئ البنك الدولي في مجال الحوكمة. |
| 94 | 2- مبادئ صندوق النقد الدولي في مجال الحوكمة. |
| 95 | خامساً: مبادئ معهد المراجعين الداخليين في المملكة المتحدة في مجال الحوكمة. |
| 98 | سادساً: دور اتحاد المصارف العربية في مجال الحوكمة المؤسسية |
| 100 | سابعاً: قواعد ومعايير الحوكمة المؤسسية في مصر |
| 115 | الباب الثالث: الإطار المؤسسي للحوكمة، وركائزها، وبنائها، وآلياتها |

| | |
|-----|--|
| 117 | الفصل الأول: الإطار المؤسسي للحوكمة المؤسسية والمجتمعية |
| 119 | 1- أهم عناصر الإطار المؤسسي للحوكمة . |
| 128 | 2- تحديات ممارسة مبادئ الحوكمة في الاقتصادات النامية والصاعدة والمتحولة. |
| 130 | 3- أهمية هياكل الملكية وتحدياتها المتعلقة بالحوكمة. |
| 134 | 4- محددات الحوكمة. |
| 135 | 5- الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة. |
| 137 | الفصل الثاني: ركائز الحوكمة المؤسسية والمجتمعية |
| 140 | 1- السلوك الأخلاقي. |
| 149 | 2- تفعيل دور أصحاب المصلحة، ودعم الرقابة والمساءلة. |
| 160 | 3- إدارة المخاطر. |
| 163 | الفصل الثالث: بنية الحوكمة المؤسسية والمجتمعية (الدعائم والأعمدة) |
| 165 | 1- العمود التشريعي القانوني. |
| 165 | 2- العمود الاجتماعي والثقافي. |
| 166 | 3- العمود الإنساني السلوكي للأفراد |
| 166 | 4- العمود الاقتصادي الاستثماري |
| 167 | 5- العمود التسويقي |
| 168 | 6- العمود البيئي المناخي |
| 168 | 7- العمود السياسي الحزبي |
| 169 | الفصل الرابع: آليات الحوكمة المؤسسية والمجتمعية |
| 171 | 1- أهم آليات منظومة الحوكمة . |
| 172 | 2- المحاور الأساسية لمنظومة الحوكمة. |
| 173 | 3- المكونات الأساسية لمنظومة الحوكمة. |
| 177 | الباب الرابع: الحوكمة في القطاع المصرفي |
| 179 | مقدمة |

| | |
|-----|---|
| 183 | الفصل الأول: الحوكمة في القطاع المصرفي الأهمية والتعريف - العناصر والآليات |
| 185 | أولاً: تعريف وأهمية الحوكمة في القطاع المصرفي. |
| 194 | ثانياً: عناصر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي. |
| 200 | ثالثاً: الأطراف العاملة في نظام الحوكمة في القطاع المصرفي. |
| 216 | رابعاً: آليات الحوكمة في القطاع المصرفي. |
| 221 | الفصل الثاني: الحوكمة في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية، ومبادئ لجنة بازل |
| 223 | أولاً: الحوكمة في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية. |
| 230 | ثانياً: الحوكمة في القطاع المصرفي في ظل مبادئ لجنة بازل. |
| 239 | الفصل الثالث: تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية |
| 241 | أولاً: تحليل المخاطر المصرفية. |
| 247 | ثانياً: إدارة المخاطر المصرفية. |
| 261 | ثالثاً: حوكمة مخاطر الصيرفة الالكترونية: |
| 261 | 1- الرقابة المصرفية لمخاطر الصيرفة الالكترونية. |
| 268 | 2- معايير لجنة بازل وإدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية. |
| 305 | الفصل الرابع: الحوكمة ونظم الرقابة المصرفية |
| 307 | أولاً: أهمية نظم الرقابة على أعمال البنوك. |
| 310 | ثانياً: أنواع نظم الرقابة على أعمال البنوك. |
| 310 | 1- نظم الرقابة المصرفية الداخلية. |
| 331 | 2- نظم الرقابة المصرفية الخارجية. |
| 340 | 3- التعاون الدولي في مجال الرقابة على أعمال البنوك. |
| 353 | الفصل الخامس: دور الحوكمة في تقييم أداء البنوك |
| 355 | أولاً: تقييم أداء البنوك. |
| 369 | ثانياً: الحوكمة وأداء البنوك. |

| | |
|-----|--|
| 375 | الباب الخامس: الحوكمة المؤسسية والمجتمعية وتجارب الحوكمة في بعض الدول العربية والأجنبية |
| 377 | الفصل الأول: الحوكمة والتجربة المصرية. |
| 379 | 1- أهمية وخطوات الحوكمة المؤسسية والمجتمعية . |
| 387 | 2- التجربة المصرية في مجال الحوكمة المؤسسية والمجتمعية |
| 388 | أولاً : دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر الصادر من وزارة الاستثمار بالقرار رقم 332 لسنة 2005. |
| 396 | ثانياً : دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام في مصر. |
| 406 | ثالثاً : دور البورصة المصرية في حوكمة الشركات. |
| 413 | رابعاً: الحوكمة في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد. |
| 415 | خامساً: تقييم مستوى تطبيق الحوكمة المؤسسية والمجتمعية في مصر، وتطور تطبيق قواعد وتطبيقات الحوكمة. |
| 421 | الفصل الثاني: تجارب بعض الدول العربية في مجال الحوكمة |
| 423 | 1- أهمية وخطوات الحوكمة المؤسسية والمجتمعية في الدول العربية |
| 434 | 2- تجارب بعض الدول العربية في مجال الحوكمة. |
| 434 | (1) تجربة الأردن. |
| 438 | (2) تجربة البحرين. |
| 443 | الفصل الثالث: تجارب بعض الدول الأجنبية في مجال الحوكمة |
| 445 | (1) تجربة المملكة المتحدة. |
| 452 | (2) تجربة الولايات المتحدة الأمريكية. |
| 456 | (3) تجربة البرازيل. |
| 460 | (4) تجربة نيوزيلندا. |

| | |
|-----|---|
| 463 | (5) تجربة سنغافورة. |
| 468 | (6) تجربة نيجيريا. |
| 471 | الباب السادس: الحوكمة في القطاع الحكومي |
| 473 | أولاً: الحوكمة.. وقياس الأداء المؤسسي في الأجهزة الحكومية |
| 480 | ثانياً: أهم متطلبات تطبيق الحوكمة في الأجهزة الحكومية |
| 495 | ثالثاً: منهجية مقترحة لتطبيق الحوكمة في الأجهزة الحكومية ولتحسين الأداء المؤسسي. |
| 498 | رابعاً: الحوكمة المؤسسية والمجتمعية وإدارة التنمية الوطنية الشاملة. |
| 503 | الباب السابع: موضوعات أساسية ذات علاقة بالحوكمة المؤسسية والمجتمعية |
| 505 | 1- تطبيق إطار الحوكمة في الشركات الصغيرة والمتوسطة |
| 513 | 2- الأزمات المالية والاقتصادية العالمية.. أزمات غياب الحوكمة |
| 522 | 3- الشفافية والإفصاح والمساءلة.. المعيار الأساسية للحوكمة |
| 523 | أولاً: الشفافية والإفصاح في السوق المالية. |
| 538 | ثانياً: الشفافية والإفصاح في البنوك. |
| 548 | 4- الحوكمة .. وضوابط البنك المركزي، وقواعد التداول في البورصة . |
| 592 | 5- الحوكمة..ومعايير لجنة بازل، واتفاقات منظمة التجارة العالمية |
| 640 | 6- نظم المحاسبة المالية والتكاليف، والموازنات التخطيطية: دعائم أساسية، ومدخل ضرورية للحوكمة المؤسسية والمجتمعية . |
| 663 | نتائج ومقترحات |
| 671 | • تعريفات عامة، ومصطلحات وتعبيرات متداولة في مجال الحوكمة |

| | |
|-----|--|
| 673 | أولاً: تعريفات عامة في مجال الحوكمة (عربي - إنجليزي) |
| 683 | ثانياً: مصطلحات وتعابير (عربي - إنجليزي) |
| 697 | • الهوامش |
| 709 | • المراجع |

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب موضوع **الحوكمة المؤسسية والاجتماعية** كمنهاج وركيزة أساسية للمجتمعات الحديثة فى توجهها نحو القضاء على الفساد بكل أنواعه وصوره . ومواجهة الأزمات المختلفة . وتحقيق تقدم وتطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

ويعنى **مفهوم الحوكمة** الممارسات الخاصة بضبط أداء المؤسسات والشركات ورفع كفاءتها ومتابعة أداء إداراتها والرقابة عليها . وخلق الضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة . والسماح بقدر كبير من الحرية فى ظل سلطة القانون .

وتعد الحوكمة أسلوبا فى إدارة شؤون المجتمع والدولة يقوم على الانضباط . والشفافية والإفصاح . والاستقلالية . والمسؤولية . والمساءلة . والعدالة . والمسؤولية الاجتماعية . كذلك يرتبط مفهوم الحوكمة بالنواحي القانونية والمالية والمحاسبية والرقابية وأيضاً بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسلطة التحكم بصفة عامة . مما يتطلب تأسيس إطار مؤسسي مناسب لحوكمة أعمال وأنشطة كافة المنظمات بالدولة وإصدار قواعد ومبادئ الحوكمة مع دعم الرقابة والمتابعة على التنفيذ السليم لهذه القواعد والمبادئ .

ونظراً للأهمية المتزايدة لمنظومة الحوكمة فقد حرص العديد من المنظمات الدولية على إصدار مجموعة من المبادئ والقواعد والمعايير لحوكمة المؤسسات والشركات التى تمثل مرجعية قابلة للتطبيق من قبل صانعى السياسات ومنتخدى القرارات بمعظم دول العالم وخاصة بالدول النامية . ومحور هذه المبادئ والقواعد تطبيق النظم والأساليب الإدارية والمحاسبية والرقابية وتقييم الأداء . والحرص على سلامة المراكز المالية للمؤسسات . ودقة وصحة المعلومات والبيانات . وإرساء قيم الشفافية والإفصاح والعدالة والمسؤولية والمساءلة .

وقد حظيت قضية الحوكمة باهتمام متزايد بسبب زيادة تداخل الاقتصاد العربى مع الاقتصاد العالمى . كما شهد تطبيق قواعد الحوكمة تطوراً ملحوظاً فى السنوات الأخيرة . خاصة وأنها تحقق العديد من المزايا والآثار الإيجابية لعل من أهمها : دعم المركز التنافسي للمؤسسات والشركات فى السوق العربية والعالمية . وجذب الاستثمارات ودفع عجلة التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادى . والمساهمة فى حل مشكلة البطالة . وتحقيق المصداقية والشفافية . والقضاء على الفساد فى بيئة الأعمال . وتحقيق الرقابة الفعالة على أداء إدارات المؤسسات . بما يحقق التقدم للأفراد والمؤسسات والمجتمع .